

دراسة تطبيقية

لمعرفة المحكم والمتشابه
وخبير الآحاد

وطريقة أهل السنة في تعظيمها
والاحتجاج بها

روان سامي الخضير



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

دراسة تطبيقية لمعرفة المحكم والمتشابه وخبر الآحاد وطريقة

أهل السنة في تعظيمها والاحتجاج بها



الطالبة: روان سامي الخضير

إشراف الدكتورة: مريم باقازي

الشعبة: ٣٠١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطة البحث

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

وأوردت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له مع ذكر موجز للمواضيع التي يتناولها البحث.

المبحث الأول: المحكم والمتشابه

المطلب الأول: المحكم والمتشابه والفرق بينهما.

المطلب الثاني: أمثلة على المحكم والمتشابه.

المطلب الثالث: تعظيم أهل السنة والاحتجاج بها.

المبحث الثاني: خبر الآحاد

المطلب الأول: التعريف بخبر الآحاد

المطلب الثاني: أقسامه

المطلب الثالث: أمثلة على خبر الآحاد

المطلب الرابع: تعظيم أهل السنة لخبر الآحاد والاحتجاج به

الخاتمة

أذكر فيها أهم النتائج التي توصلت لها في البحث وأختتمها بكلام الله



الفهارس

فهرس المصادر والمراجع.



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فقد تطرقت في بحثي هذا إلى دراسة تطبيقية للمحكم والمتشابه وخبر الآحاد وتعظيم أهل السنة لها واحتجاجهم بها، فقد غُني أهل السنة والجماعة على مر الزمان بما لما تحمله من أهمية .

فقد تلا رسول الله ﷺ هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) إلى قوله (وما يذكر إلا أولوا الألباب) فقال: يا عائشة إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عناهم الله فاحذروهم.

فما هو المحكم والمتشابه؟ وهل له أقسام؟ ماذا قالوا فيه أهل السنة؟

وخبر الآحاد هل يؤخذ به أم لا؟

لقد مست الحاجة في التكلم عنها، فقد ظهر الكثير ممن ترك خبر الآحاد وأثار الفتن في المحكم والمتشابه فنسرد لهم ما قال السلف فيها وحجة العمل بها.



المبحث الأول: المحكم والمتشابه

المطلب الأول: المحكم والمتشابه والفرق بينهما

(نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: الْمُحْكَمُ مَا اسْتَقَلَّ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى بَيَانٍ وَالْمُتَشَابِهُ مَا احتَاجَ إِلَى بَيَانٍ وَكَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: الْمُحْكَمُ مَا لَا يَحْتَمِلُ مِنَ التَّأْوِيلِ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا وَالْمُتَشَابِهُ مَا احْتَمَلَ مِنَ التَّأْوِيلِ وَجُوهًا).^١

(قال ابن القيم رحمه الله: قسم الله سبحانه الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم، ومتشابه. وجعل المحكم أصلاً للمتشابه وأماً له يُرَدُّ إليه، فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم. وقد اتفق المسلمون على هذا).^٢

وقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً في الآية السابعة من آل عمران، وتحدث من قبله من أهل العلم عن هذه الآية، وبينوا الخلل الذي دخل على المفوضة والمؤولة في فهمهم لهذه الآية.

فالمعنى الصحيح لهذه الآية: يقول الله عز وجل: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} [آل عمران: ٧].

والحقيقة أن هذه آية عظيمة لاشتمالها على كثير من الأحكام والفوائد المتعددة.

-وقد وردت آيات في بيان أن القرآن جميعه محكم، منها قوله تعالى: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ} [هود: ١].

-وأيضاً وردت آيات أن القرآن جميعاً متشابه.

^١ (مجموع الفتاوى لابن تيمية) (ج ١٧) (ص ٤١٧)

^٢ (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم) (ج ١) (ص ٧٧٢)



- أيضاً ورد في الآية التي ذكرناها سابقاً في آل عمران أن بعضه محكم وبعضه متشابه.
والتحقيق أن الآية التي وردت في أن القرآن جميعه محكم، فالمعنى: أن جميعه متقن، وأنه ليس فيه خطأ ولا زلل، وأنه منضبط في أخباره وقصصه وأحكامه وعقائده.
وأما الآية التي وردت في أن القرآن كله متشابه: { كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي } [الزمر: ٢٣] فالمعنى: أنه يشبه بعضه بعضاً، فإن الحق يشبه بعضه بعضاً.

فأنت تقرأ في سورة البقرة في توحيد الله عز وجل، تجد أن المعنى نفسه موجود في سورة الأنعام، وأن المعنى نفسه موجود في سورة الزمر التي تسمى سورة الإخلاص الكبرى، ونحوها من السور.

فتجد أن معاني القرآن متشابهة، فهذا هو معنى المتشابه.^٣

المطلب الثاني: أمثلة على المحكم والمتشابه

(يذكر للمحكم في القرآن آيات الحلال والحرام، وقصص القرآن الكريم، فمثلاً: قوله تعالى: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ } [النساء: ٢٣]، هذه آية محكمة لا تحتمل إلا وجهاً واحداً.

وقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ } [المائدة: ٩٠]، فهذه أيضاً آية محكمة تبين حكماً شرعياً لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، ومعلوم لدى الجميع.

(وعن ابن عباس أيضاً أنه قال: المحكمات [في] قوله تعالى: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً) [الأنعام : ١٥١] والآيتان بعدها وقوله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) [الإسراء : ٢٣] إلى ثلاث آيات بعدها).^٤

^٣ (انظر شرح الحموية لعبدالرحيم السلمي) (ج ٤) (ص ٥)

^٤ تفسير ابن كثير (٥٠)



وأما المتشابهة فيضربون له أمثلة بكيفية الصفات، فمثلاً يقول الله: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: ١٠]، فما معنى اليد؟ عند الأشاعرة اليد بمعنى القدرة، وهذا تحريف للكلم عن مواضعه وتأويل للصفة، فاليد معروفة لدى الجميع.^٥

وأيضاً ذكر من الأمثلة (قوله تعالى: {الرُّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا}.)^٦

المطلب الثالث: تعظيم أهل السنة لها والاحتجاج بها

(فأهل السنة والجماعة يعملون بالمحكم ويؤمنون بالمتشابه، فيردون النص المتشابه إلى المحكم ويفسرونه به.)^٧

(والقاعدة عند أهل العلم: أن المتشابه يرد إلى المحكم، ويوضح فيتضح، وأما أهل الزيغ فإنهم يأخذون بالمتشابه ويتركون المحكم.

مثال ذلك: النصوص التي أثبت الله فيها علوه على خلقه كثيرة لا حصر لها، قال الله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [يونس: ٣] في سبعة مواضع، وقال سبحانه وتعالى: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [البقرة: ٢٥٥]، وكل نص فيه إثبات العلو، وكل نص فيه الرفع قال تعالى: {بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ} [النساء: ١٥٨]، وكل نص فيه الصعود: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: ١٠]، والتنزيل: {تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ} [الزمر: ١]، وأفراد هذه الأدلة تزيد ثلاثة آلاف، وجاء في النصوص الأخرى ما يدل على المعية كقوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وقوله: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]، فأهل الزيغ من أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والمعتلة تعلقوا بالمتشابه، وعارضوا النصوص وضربوا بعضها ببعض،

^٥ (أصول الفقه لأسامة سليمان) (ج ٤) (ص ٤)

^٦ روضة الناظر لابن قدامة (ج ١) (ص ٢٧)

^٧ (شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث عبدالعزيز الراجحي) (ج ٦) (ص ١٧)



وقالوا: إن نصوص المعية تبطل نصوص العلو والفوقية، وقالوا: إن الله مشترك بين مخلوقاته، وإنه مع الخلق في كل مكان.

تعالى الله عما يقولون! أما أهل الحق فإنهم ردوا المتشابه إلى المحكم، وعملوا بالنصوص من الجانبين، وقالوا: إنه لا معارضة بين النصوص، وليس معنى المعية الاختلاط والاهتزاز، فإن المعية في لغة العرب لمطلق المصاحبة، والمصاحبة لا تقتضي الاختلاط فالمقصود: أن النصوص المحكمة والمتشابهة في الكتاب أو في السنة أو في أقوال أهل العلم ترد إلى نصوص المحكم وتفسر بها.

أما أهل الزيغ فإنهم يتعلقون بالمتشابه ويتركون المحكم، قال الله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: ٧].^٨

("كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم حيث قالوا {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} أي محكمه ومتشابهه حق، فلهذا ردوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا، ولهذا مدح الله الراسخين وذم الزائعين")^٩.

^٨ (شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية لعبدالعزیز الراجحي) (ج ١٥) (ص ١٥)

^٩ (الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله لعبدالله الجبروع) (ج ٢) (ص ٥٢٤)



المبحث الثاني: خبر الآحاد

المطلب الأول: التعريف بخبر الآحاد

(لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد وخبر الآحاد هو: خبر الواحد

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط التواتر).^{١٠}

المطلب الثاني: أقسامه

(ذكر الشنقيطي في كتابه أقسام الآحاد فقد قسم خبر الآحاد من ناحية العدد إلى: غريب،

وعزيز، ومشهور، ومستفيض

فالغريب: ما انفرد به واحد في طبقة من الطبقات ويسمى فرداً، فإن كان المنفرد في أصل

الإسناد سمي فرداً حقيقياً، وإلا سمي فرداً نسبياً لدى المحدثين.

والعزيز: ما انفرد به اثنان في طبقة من الطبقات.

والمشهور: ما انفرد به ثلاثة إلى تسعة في طبقة من الطبقات.

والمستفيض: ما انفرد به عشرة فصاعداً ولم يصل حد التواتر).^{١١}

المطلب الثالث: أمثلة على خبر الآحاد

١ - إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ

إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ.

الراوي: عمر بن الخطاب - خلاصة حكم المحدث: [صحيح]^{١٢}

^{١٠} (تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان) (ص ٢٧)

^{١١} (انظر شرح الورقات في أصول الفقه محمد الشنقيطي) (ج ٤) (ص ٣٨)

^{١٢} (صحيح البخاري للبخاري) (ص ٥٤)



٢- في الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ .

الراوي: [أبو بكر الصديق] خلاصة حكم المحدث : [صحيح]^{١٣}

٣- **المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا كَتَمَ اللَّهُ عَنْهُ .**

الراوي: [عبدالله بن عمرو] خلاصة حكم الحديث [صحيح]^{١٤}

المطلب الرابع: تعظيم أهل السنة لخبر الآحاد والاحتجاج به

-قول ابن حنبل > فإن الصديق والفاروق -رضي الله عنهما- لو أخبرا عن شيء سمعاه أو رأياه لم يتطرق إلى سماعهما شك فيما نقلاه مع ما تقرر في نفسه لهما وثبت عنده من ثقتهم وأمانتهما<.

فالدليل الأول من الأدلة على أن خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترنت به قرائن أن أبا بكر الصديق وكذلك عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- لو روي عن النبي ﷺ شيئاً قد سمعاه منه ، أو أخبرا عن شيء قد رأوه فإن السامع يصدق ذلك نظراً لحصول العلم بخبرهم، ولا يمكن الشك في هذا الخبر.

-وقوله أيضاً إن علماء السلف رحمهم الله قد أجمعوا على نقل أخبار صفات الله عز وجل، ومعروف أن تلك الصفات ليس فيها عمل وإنما المراد بها العلم والاعتقاد، والایمان بها من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه، فهنا أفادت أخبار الصفات العلم مع أن أكثرها آحاد وسبب ذلك: أن تلك الأخبار قد أيدت بقبول الأمة لها، وهذه دلالة واضحة على أن خبر الواحد يفيد العلم إذا توفرت فيه هذه الشروط

^{١٣} (انظر صحيح البخاري للبخاري) (١٤٥٤)

^{١٤} صحيح البخاري (٦٤٨٤)



-وقوله اتفاق الأمة على قبولها إجماع منهم على صحتها والإجماع حجة قاطعة فهم لا يجمعون على شيء إلا وقد قامت عندهم الحجة القاطعة بصحتها.^{١٥}

ومن القرآن:

{ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ } [التوبة: ١٢٢] لماذا هذا النفر؟

ليتفقوا في الدين

أي: ليتعلموا الدين ويفهموه جيداً، الدين بمفهومه العام عقيدة وأحكاماً، فهو يقول بهذه الآية: { فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ } [التوبة: ١٢٢] فَحَمَلَ الطَّائِفَةُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَقَالَ تَعَالَى: { وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } [النور: ٢]

فقد أوجب تعالى على كلِّ فرقة قبولَ نذارةٍ مَنْ نَفَرَ مِنْهَا لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وأوجبَ على النَّافِرِ التَّفَقُّهَ وَالْإِنْذَارَ، وَإِنْذَارُ النَّافِرِ إِبْخَارٌ، وَالنَّاذِرُ طَائِفَةٌ، وَالطَّائِفَةُ تُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْوَاحِدِ فِصَاعِدًا؛ فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى وُجُوبِ قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ.^{١٦}

^{١٥} (انظر البصائر بشرح روضة الناظر لعبد الكريم النملة) (ج ٣) (ص ١٢٩)

^{١٦} (انظر دروس للشيخ الألباني لناصر الألباني) (ج ٣) (ص ١١)

^{١٧} (انظر البحر المحيط للزركشي) (ج ٤) (ص ١٣٠)



الخاتمة

ولقد استنتجنا من خلال البحث بعض النقاط:

في المبحث الأول/

- قول أهل السنة (نعمل بمحكمه، ونؤمن بمتشابهه) فيردون المتشابه إلى المحكم

فنقول {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} وهذا ما كان عليه السلف الصالح.

- الواجب على كل أحد أن يعمل بما استبان له، وأن يؤمن بما اشتبه عليه، وأن يرد المتشابه

إلا المحكم ، فإنها كلها من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض.

في المبحث الثاني/

- انه تم ذكر بعض من الأدلة التي احتج فيها الصحابة على خبر الواحد

- حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الشهير (إنما الأعمال بالنيات) قد كان أول

حديث ابتدأ فيه البخاري كتابه صحيح البخاري، ولم يرويه إلا عمر رضي الله عنه لكن أهل

السنة أجمعوا بحجتيه.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد



فهرس المصادر والمراجع

١_مجموع الفتاوى لابن تيمية - ابن تيمية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية - ط ٣، ١٤٢٦ هـ - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢_الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة - ابن القيم - حسين بن عكاشة بن رمضان - دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت) - الطبعة الأولى - ١٤٤٢ هـ.

٣_شرح الحموية - عبد الرحيم السلمي - دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <https://shamela.ws/book/37798>

٤_أصول الفقه - أسامة سليمان - دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <https://shamela.ws/book/36577>

٥_شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث - عبدالعزيز الراجحي - دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <https://shrajhi.com.sa/lessons/600>

٦_شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - عبدالعزيز الراجحي - دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

<https://shrajhi.com.sa/lessons/1374/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B715>

٧_الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله - عبدالله الجربوع - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

٨_تيسير مصطلح الحديث - محمود الطحان - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الطبعة العاشرة ١٤٢٥ هـ.



٩_ شرح الورقات في أصول الفقه - محمد الشنقيطي - دروس صوتية قام بتفريغها موقع

الشبكة الإسلامية <https://shamela.ws/book/7689>

١٠_ صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - ت. جماعة من العلماء -

الطبعة السلطانية - المطبعة الكبرى الأموية - ببلاق مصر - ١٣١١ هـ.

١١_ شرح روضة الناظر - عبدالكريم النملة - دار العاصمة - الطبعة الأولى -

١٤١٧ هـ.

١٢_ كتاب دروس للشيخ الألباني - محمد ناصر الدين الألباني - دروس صوتية قام

بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <https://shamela.ws/book/7682>

١٣_ كتاب البحر المحيط في أصول الفقه - بدر الدين الزركشي - دار الكتي - الطبعة

الأولى ١٤١٤ هـ.

١٤_ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ابن قدامة - شعبان محمد إسماعيل - مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية

١٤٢٣ هـ.

١٥_ تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة

الأولى، ١٤٩١ هـ.

